

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٥٢٦

الجمعة، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٣/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فاسيلاكيس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيدة تينكوبا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد بيابورو – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما

جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

06-52442 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): جدول الأعمال المؤقت لهذه الجلسة معروض على المجلس في الوثيقة S/Agenda/5526 وهو كما يلي: ''الحالة في ميانمار''. هل يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في الكلام بشأن هذا الموضوع؟

أعطي الكلمة لممثل الصين.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود التشديد على النقاط التالية بشأن مسألة إدراج بند يتعلق بالحالة في ميانمار في جدول أعمال مجلس الأمن.

أولا، يجب أن نقيّم بشكل موضوعي العلاقة بين الحالة في ميانمار والسلم والأمن الدوليين. فوفقا لميثاق الأمم المتحدة، المسائل التي تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين هي وحدها الجديرة بالمناقشة في مجلس الأمن. وإذا كان وجود مسائل من هذا القبيل في ميانمار - بما فيها قضايا حقوق الإنسان، واللاجئين، والمخدرات، وداء فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز - يعني أنها قد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي تحتم جعل بلد موضوعا لبند في جدول أعمال المجلس، يصبح إذا لزاما علينا إدراج أي بلد يواجه مسائل مماثلة في جدول أعمال المجلس. هذا أمر غير معقول.

وفي الحقيقة، لا يُسلم أي من جيران ميانمار المباشرين والأغلبية الساحقة من البلدان الآسيوية بأن الحالة في ميانمار تشكل أدنى تهديد للسلم والأمن الإقليميين. غير أن بعض البلدان البعيدة التي تقع ما وراء المحيط تعتقد، دون موافقة البلد المعني بالأمر، ودون أن يطلب منها ذلك بلد ما في المنطقة، أن الحالة في ميانمار تشكل فعلا تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأقل ما يمكن أن يقال هو أن هذا بعيد كل البعد عن الحقيقة. إن مطالبة مجلس الأمن بمناقشة مسألة ترتبط وفقا لطابعها بالشؤون الداخلية لبلد ما، لا يشكل تجاوزا للولاية المنوطة بالمجلس بموجب الميثاق فحسب، بل سيقوض سلطة المجلس وقانونيته أيضا.

ثانيا، علينا الاعتراف بما تبذله ميانمار من جهود لحل مشكلاتها الذاتية. ولا ينكر أحد أن هناك العديد من القضايا والمشاكل في ميانمار، بعضها خطير جدا. غير أن جميع البلدان المعنية تواجه مشاكل من نوع ما. والمفتاح هو التوصل إلى حل بنّاء للمشاكل التي تواجه بلدا من البلدان.

لقد نقحت ميانمار مؤخرا قوانينها الداخلية، بمساعدة منظمة العمل الدولية، لمواءمتها مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وعملت ميانمار على معالجة مشاكلها المرتبطة باللاجئين، على أساس مشاورات وثيقة مع جيرانها.

ويشير تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٠٦، وتقرير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن الاستراتيجية الدولية لمراقبة المخدرات، إلى ما أحرزته ميانمار من تقدم رائع في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها. وكل ذلك يدل على أن الحالة في ميانمار تتحسن تدريجيا.

وعلى المجتمع الدولي مواصلة تشجيع ميانمار، وتهيئة بيئة مؤاتية للبلد. وبذلك السبيل وحده، يمكن تحقيق زخم حقيقي للإسراع في الاستكمال المبكر للعملية الديمقراطية، حتى تشارك ميانمار في جهود السلم والتنمية الإقليميين.

ثالثا، ينبغي لنا مواصلة تشجيع التواصل والتعاون بين ميانمار والمجتمع الدولي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، قام وكيل الأمين العام غمباري بزيارة ميانمار بناء على دعوة. وأسفرت الزيارة، التي قابل فيها أعضاء من حكومة ميانمار والمجتمع المدني، عن نتائج مثمرة.

وبعد الزيارة بيّن وكيل الأمين العام غمباري أيضا أن ميانمار كانت مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة وراغبة في فتح صفحة جديدة. وفي نفس هذه اللحظة التي نتكلم فيها، وجهت حكومة ميانمار مرة أخرى دعوة إلى وكيل

الأمين العام غمباري لزيارة ميانمار، ومن المرجح أن تتم الزيارة في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

في ١٠ تموز/يوليه بعثت حركة عدم الانحياز رسالة إلى مجلس الأمن سجلت فيها رفضها القاطع لإدراج مسألة ميانمار في جدول أعمال مجلس الأمن وضمّنتها طلبها بالتعاون البنّاء بين المجتمع الدولي وميانمار. وفي آب/أغسطس، أكمل الرئيس الدوري لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (رابطة آسيان) زيارة ناجحة لميانمار عززت ثقة رابطة آسيان في أنها ستتمكن، وحدها، من إيجاد حل ناجح لمسألة ميانمار.

ونتيجة لتلك السلسلة من المبادلات والزيارات والاتصالات لدينا الآن تفاعل مشجع بين المجتمع الدولي وميانمار، وكذلك مكاسب تحققت بمشقة. إن المجتمع الدولي يجب أن يرحب وأن يشجع على زيادة الزخم. وبهذه الطريقة وحدها يمكنه أن يساعد الأمين العام في الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي أناطتها به الجمعية العامة. وإن إقحام مجلس الأمن في التدخل ليس غير مناسب فحسب وإنما سيعقّد أيضا الحالة وسيترك أثرا سلبيا على التفاعل المستقبلي بين ميانمار والأمم المتحدة.

والصين بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن ممثلا لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأيضا بصفتها جارا ملاصقا لميانمار، تود أكثر من أي بلد في العالم أن ترى في ميانمار استقرارا سياسيا وتنمية اقتصادية ووحدة وطنية. وفي الوقت ذاته، دأبت الصين على انتهاج موقف يتصف بالمسؤولية في تقديم المساعدة بروح ايجابية لحكومة ميانمار في تصديها لمشاكلها بصورة تدريجية. ومن رأينا أن الأحداث في ميانمار هي بالتأكيد من الشؤون الداخلية لذلك البلد، وأن الأمر بالتالي يجب أن يترك لحكومة وشعب ميانمار ليجدا الحل لمشكلتهم عن طريق المشاورات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة وأن يؤدي دورا إيجابيا بنّاء.

وما دامت الحالة في ميانمار لا تشكل خطرا يهدد السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، فإن الصين ستعارض بصورة قاطعة إدراج مسألة ميانمار على جدول أعمال مجلس الأمن. وموقف الصين تجاه هذه المسألة لن يتغير.

السيد القحطاني (قطر): ما فتئت قطر تؤكد دائما على أهمية المحافظة على احترام صلاحيات الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، على أساس إعطاء تلك الأجهزة، ومنها مجلس حقوق الإنسان، الأولوية في التعامل مع مسائل حقوق الإنسان، ومنها الحالة في ميانمار.

لا يخفى على الجميع أن الدول المحيطة بميانمار والمنظمات الإقليمية، ومنها على وجه التحديد، رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (رابطة آسيان) لا تعتبر أن وضع حقوق الإنسان في ميانمار يشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليمي. لذلك يجب أن نترك الباب مفتوحا أمام الأمين العام والمنظمات الإقليمية والأجهزة المختصة في التعامل مع مسائل حقوق الإنسان، وأن نعطيها الأولوية في التعامل معها.

أخشى ما نخشاه هو أنه، بإدراج هذه المسألة في جدول أعمال المجلس، سوف نغلق باب القنوات الدبلوماسية التي فتحتها ميانمار مع المؤسسات الدولية المعنية في مجال حقوق الإنسان، ومع الأمين العام للأمم المتحدة. لذلك نعتبر إدراج المسألة أمرا غير مناسب، وبالتالي نعترض على إدراجها في جدول أعمال المجلس.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): حتى يكون السجل واضحا بشأن ما نفعله، أود أن أدلي ببضع ملاحظات عما أوصلنا إلى هذا التصويت الهام اليوم، وأبدأ بقراءة رسالتين بعثناهما إليكم، السيد الرئيس، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن.

الرسالة الأولى، المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر والموجهة إليكم، السيد الرئيس، نصها كما يلي:

’’إن الولايات المتحدة وأعضاء آخرين في مجلس الأمن يشعرون بالقلق حول الحالة المتدهورة في ميانمار، المعروفة للولايات المتحدة باسم ’بورما‘، وهذه الحالة يرجح أن تعرض للخطر صون السلام والأمن الدوليين.

’’في الإحاطتين الإعلاميتين اللتين وافى المجلس بهما وكيل الأمين العام غمباري في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وحزيران/يونيه ٢٠٠٦، وصف وكيل الأمين العام غمباري حالة حقوق الإنسان الخطيرة والظروف الإنسانية المتردية في بورما، بما في ذلك احتجاز أكثر من ١٠٠ ١ سجين سياسي، إضافة إلى تدفقات اللاجئين من بورما وكذلك المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وأمراض أخرى. هذه الظروف تهدد بزعزعة استقرار المنطقة.

’’وبناء على ذلك نطلب إدراج مسألة الحالة في ميانمار، المعروفة للولايات المتحدة باسم ’بورما‘، في جدول أعمال المجلس، ونطالب بأن يقوم مسؤول رفيع المستوى بالأمانة العامة بتزويد الدول الأعضاء رسميا بالمعلومات في جلسة لمجلس الأمن تكرس لهذه الحالة ومضاعفاتها بالنسبة إلى السلم والأمن الدوليين‘‘.

والرسالة الثانية، سيدي الرئيس، المؤرخة بتاريخ اليوم والموجهة إليكم بصفتكم رئيسا للمجلس، نصها كما يلي:

’’إلحاقا برسالتي المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن موضوع ميانمار، المعروفة للولايات المتحدة باسم ’بورما‘، وبمناقشاتنا اللاحقة مع أعضاء المجلس، أود خصيصا أن أؤكد طلبي بعقد جلسة لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، ولكن بعد ١٩ أيلول/سبتمبر، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ’الحالة في ميانمار‘ حتى يتلقى أعضاء المجلس إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام غمباري عن الحالة في ذلك البلد وعن وضع وتقدم مهمة المساعي الحميدة للأمين العام. وسأكون ممتنا لتكرمكم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن‘‘.

منذ إقرار القرار ٦٨٨ (١٩٩١) الذي تعامل مع تدفقات اللاجئين من العراق بعد حرب الخليج الفارسي الأولى أصبح هذا النوع من المسائل يعتبر خطرا على السلام والأمن الدوليين. وهذا ينطبق على بورما. وإن التصويت الذي سيجريه المجلس تصويت هام، وإن كان إجرائيا. وأحث كل عضو في المجلس على التصويت بالإيجاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2006/742 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة من ممثل الولايات المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، التي قرأها السفير بولتون للتو.

نظرا للطلب بإدراج المسألة في جدول الأعمال المؤقت، وفي ضوء التعقيبات التي أدلى بها ممثلا الصين وقطر، أقترح إجراء تصويت على جدول الأعمال المؤقت (S/Agenda/5526). واستنادا إلى ذلك، أطرح للتصويت جدول الأعمال المؤقت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأرجنتين، بيرو، الدانمرك، سلوفاكيا، غانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الصين، الكونغو، قطر.

الممتنعون:

جمهورية تنزانيا المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٠ أصوات مؤيدة و ٤ أصوات معارضة مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد جدول الأعمال المؤقت.

الحالة في ميانمار

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/742)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لطلب ممثل الولايات المتحدة الوارد في الوثيقة S/2006/742 بعقد جلسة لمجلس الأمن تكرس للبند المعنون ”الحالة في ميانمار“ بعد ١٩ أيلول/سبتمبر، سأقوم، تلبية لذلك الطلب، بتحديد موعد لعقد تلك الجلسة لمواصلة النظر في بند جدول الأعمال هذا، عقب التشاور مع أعضاء المجلس.

لا توجد مسائل أخرى معروضة على المجلس في هذا الوقت.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.